

قياس أثر السياسة الزراعية على التجارة الخارجية الزراعية لدولة الكويت

محمد جعفر حسين محمد الكندرى*- إبراهيم يوسف إسماعيل*- أحمد محمود يوسف أبو الروس*- عبد الحكيم نور الدين**
* قسم الاقتصاد الزراعي والتسويق- كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق-
الزقازيق- مصر
** قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق- الزقازيق- مصر.

ملخص البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في ندرة الموارد الزراعية بدولة الكويت وتقوم الدولة بالعمل على اتخاذ إجراءات وأساليب لتعظيم العائد من قطاع الزراعة وتقليل الاعتماد على الخارج وتهدف الدراسة إلى قياس بعض المؤشرات التي تظهر دور السياسة في قطاع الزراعة ويمكن قياس أثر السياسة الزراعية على التجارة الخارجية الزراعية الكويتية من خلال قياس كميات الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية وخفض الاعتماد على الخارج من خلال خفض الواردات الزراعية والغذائية ، وزيادة الصادرات الزراعية والغذائية، وحجم الميزان الزراعي وتطور العجز به وأيضاً الميزان الغذائي ومعدل التغطية لل الصادرات الزراعية والواردات الزراعية وال الصادرات الغذائية والواردات الغذائية وتراجع عجز الميزان الصافي في كل منهم، ومن ثم زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الغذائية وأوضحت الدراسة إيجابية المؤشرات السابقة على تصحيح مسار السياسة الزراعية الكويتية وتوصي الدراسة بذلك.

التوصية: توصى الدراسة باتخاذ الاجراءات والأساليب التي تساعد على زيادة كمية الإنتاج الزراعي وتحقيق الكفاءة الإنتاجية الزراعية مما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة.

الكلمات الافتتاحية: قياس أثر - السياسة الزراعية - التجارة الخارجية الزراعية- دولة الكويت

مقدمة:

تحقق السياسة أهدافها من خلال تعظيم العائد وهذا التعظيم يتحقق من خلال تعظيم الإنتاج الزراعي وحسن استخدام الموارد بما يعظم الفائض من الإنتاج وحسن استخدام الموارد بما يعظم الفائض من الإنتاج ويعكس هذا النجاح في التعاملات الخارجية مع الخارج حيث أن نجاح السياسة يحقق تعظيم في الصادرات الزراعية وتقليل الواردات الزراعية وتقليل عجز صافي الفائض الزراعي مما يحقق عدة نتائج:

- (1) توفير السلع الرئيسية للسكان الغذائية والزراعية وزيادة كميات تلك السلع يعكس نجاح تلك السياسة.
- (2) خفض الاعتماد على الخارج من خلال تقليل الواردات الغذائية والزراعية يؤكّد على نجاح تلك السياسة وسيرها الصحيح.
- (3) زيادة الصادرات الزراعية هو تعظيم للسياسة الإنتاجية ونجاح السياسة السعرية مما يحقق جزء هام من أهداف السياسة الزراعية.
- (4) تقليل صافي العجز للميزان هو الاتجاه الصحيح نحو تعديل وتوجيه مسار السياسة الزراعية لتحقيق أهدافها.
- (5) زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي تؤكّد على نجاح السياسة في تحديد أهدافها وتقليل الاعتماد على الخارج في السلع الرئيسية والاستراتيجية للسكان.
- (6) يتطلب ذلك الاستفادة من تلك النتائج المحققة وكيفية استثمارها لصالح القطاع الزراعي.

مشكلة البحث:

تتمثل في ندرة الموارد الزراعية بدولة الكويت وتقوم الدولة بالعمل على اتخاذ إجراءات وأساليب لتعظيم العائد من قطاع الزراعة وتقليل الاعتماد على الخارج.

أهداف البحث:

قياس بعض المؤشرات التي تظهر دور السياسة في قطاع الزراعة ويمكن قياس أثر السياسة الزراعية على التجارة الخارجية الزراعية الكويتية من خلال قياس كميات الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية وخفض الاعتماد على الخارج من خلال خفض الواردات الزراعية والغذائية ، وزيادة الصادرات الزراعية والغذائية

نتائج البحث:

قياس أثر السياسة الزراعية على التجارة الخارجية الزراعية الكويتية وانعكاسها خلال السنوات 2006 – 2018.

أولاً: تطور مكونات التجارة الزراعية والأهمية النسبية للتجارة الخارجية:

حيث تبين من الجدول رقم (1) أن التجارة الزراعية تتكون من الصادرات الزراعية والواردات الزراعية وصافي الميزان الزراعي، والتجارة الزراعية الخارجية وهي المعاملات مع الخارج وتشمل إجمالي الصادرات الزراعية والواردات الزراعية، وأيضاً الواردات الغذائية حيث يوضح الجدول أن إجمالي التجارة الزراعية ارتفعت قيمتها من 1.89 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 5.49 مليار دولار عام 2018 وبزيادة قدرها 3.60 مليار دولار وبنسبة زيادة قدرها 190% وبمتوسط سنوي قدره 3.13 مليار دولار تمثل نحو 2.34% من متوسط الناتج المحلي خلال تلك الفترة وهو ما يعبر عن أن نحو 2.34% من الناتج المحلي يرجع إلى التجارة الزراعية ومساهمتها فيه ارتفعت من 1.85% إلى نحو 3.9% وبدراسة الاتجاه الزمني العام للتجارة الزراعية خلال الفترة تبين أن معادلة الاتجاه الزمني العام تأخذ الشكل التالي خلال الفترة 2018-2006.

$$\text{ص} = 0.345 + 0.711 \text{ س}$$

$$^{**}(4.469)$$

$$^{**}19.976 \quad r^2 = 0.61 \quad r = 0.80$$

**جدول رقم (1): الأهمية النسبية للتجارة الزراعية في الناتج المحلي الكويتي
(قيمة مiliar دولار)**

السنة	الناتج المحلي	التجارة الزراعية	%
2006	102	1.89	1.85
2007	115	2.090	1.82
2008	147	2.090	1.42
2009	106	2.190	2.07
2010	115	2.08	1.81
2011	154	1.87	1.21
2012	174	2.040	1.17
2013	174	2.08	1.20
2014	163	2.21	1.36
2015	115	5.68	4.94
2016	109	5.71	5.44
2017	120	5.26	4.38
2018	142	5.49	3.87
المتوسط	134	3.13	%2.41

المصدر: البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة. سجلات الإحصاء.

حيث $\text{ص} = \text{التجارة الخارجية الكلية}$ ، $S = \text{السنوات } 2006-2018$ ، $H = 1, 2, \dots, 13$ حيث تزيد التجارة الخارجية الزراعية بمعدل سنوي معنوي بلغ نحو 0.345 مليار دولار سنوياً وبمعدل نمو سنوي 11.02%.

ويوضح الجدول رقم (2) تطور التجارة الزراعية لدولة الكويت خلال السنوات 2006-2018 وبدراسة تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة يتضح من الجدول رقم 2 - ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية من نحو 0.15 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 0.71 مليار دولار عام 2018 وبزيادة قدرها 0.56 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 0.34 مليار تمثل نحو 0.25% من متوسط الناتج المحلي لتلك الفترة وبنسبة زيادة قدرها 175%.

جدول رقم (2): تطور التجارة الزراعية بدولة الكويت خلال السنوات 2006-2018
(مليار دولار)

السنة	الصادرات الزراعية (1)	الواردات الزراعية (2)	التجارة الزراعية (2+1)	الميزان الزراعي (2-1)	معدل التغطية % ^{2÷1}
2006	0.15	1.74	1.89	1.59 -	8.6
2007	0.17	1.92	2.09	1.75 -	8.9
2008	0.18	1.91	2.09	1.73 -	9.4
2009	0.17	1.92	2.19	1.75 -	8.6
2010	0.17	1.91	2.08	1.74 -	8.9
2011	0.17	1.70	1.87	1.72 -	10.0
2012	0.17	1.87	2.04	1.70 -	9.1
2013	0.18	1.90	2.08	1.72 -	9.5
2014	0.17	2.04	2.21	1.87 -	8.3
2015	0.80	4.88	5.68	4.08 -	16.4
2016	0.74	4.97	5.71	4.13 -	16.91
2017	0.67	4.59	5.26	3.82 -	14.6
2018	0.71	4.78	5.49	4.07 -	14.9
المتوسط	0.34	2.77	3.11	2.43 -	10.9

المصدر: جمع وحسب من: دولة الكويت، إحصاءات التجارة الخارجية، إدارة الإحصاء- قسم الاحصاء

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الصادرات الزراعية خلال تلك الفترة يتبيّن أن العلاقة تأخذ الشكل التالي:

$$\text{ص} = 5.495 + 4.231 \text{ س}$$

$$^*(8.325)$$

$$**18.4 = \text{ف} \quad 0.59 = \text{ر}^2 \quad 0.79 = \text{ر}$$

حيث ص الصادرات الزراعية، $س = \text{السنوات } 2006-2018$ ، $ه = 1, \dots, 13$ حيث توضح المعادلة زيادة الصادرات الزراعية بمعدل سنوي معنوي نحو 5.495 مليون دولار ومعدل نمو سنوي قدره 1.62% .

وبدراسة تطور الواردات الزراعية خلال تلك الفترة 2006-2018 يتبين أنها ارتفعت من نحو 1.74 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 4.78 مليار عام 2018 وبزيادة قدرها 3.04 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 2.77 مليار دولار يمثل نحو 1.95% من متوسط الناتج المحلي خلال تلك الفترة، وبمعدل نمو سنوي قدره 18.26% .

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الواردات الزراعية يتبين أنها تأخذ الشكل والعلقة التالية:

$$\text{ص}_ه = 29.214 + 73.423 س_ه$$

$$^*(4.5289)$$

$$ر = 0.62 \quad r^2 = 0.81$$

حيث ص = الصادرات الزراعية

$س = \text{السنوات } 2018-2006$

$ه = 1, 2, \dots, 13$

حيث يتضح ارتفاع معدل معنوية زيادة الواردات الزراعية سنوياً وبمتوسط سنوي قدره 29.214 مليون دولار.

وبمقارنة معدل زيادة الصادرات الزراعية والواردات الزراعية يتبين ارتفاع معامل الارتباط، والتحديد، قيمة F وقيمة t في معادلة الواردات عن معادلة الصادرات مما يوضح اتجاه كلاً منها وشكل العلاقة في الميزان التجاري الزراعي حيث تكون في اتجاه الواردات.

وحيث تبين من دراسة صافي الميزان التجاري الزراعي خلال تلك الفترة أن صافي الميزان الزراعي ارتفقت قيمة سالبية الصافي من نحو 1.59 مليار إلى نحو - 4.07 مليار دولار وبزيادة قدرها - 2.48 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها - %156 وبمتوسط سنوي قدره - 2.43 مليار دولار يمثل نحو 1.81% من متوسط الناتج المحلي خلال تلك الفترة، وبمعدل نمو سنوي قدره 15.11مليار دولار (سالبة) مما يعكس دور التجارة الزراعية في الناتج المحلي.

ويتبين أن صافي الميزان الزراعي له تأثير على الناتج المحلي أكبر من تأثير قيمة الصادرات الزراعية وأيضاً الواردات الزراعية أكبر تأثيراً على الناتج المحلي وأن التجارة الزراعية رغم تطورها فهي ذات تأثير على عناصر الدخل القومي والتجارة الخارجية.

وتوضح العلاقة التالية شكل الميزان الزراعي خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث تأخذ الشكل التالي:

$$\text{ص}^{\wedge} = 81.769 - 23.121 \text{ س}^{\wedge}$$

$$^{*}(4.647)$$

$$r = 0.63 \quad r^2 = 0.39 \quad 0.81$$

وهي علاقة متزايدة السالبية وبمعدل سنوي معنوي 23.12 مليون دينار.

وبدراسة عناصر الميزان الزراعي خلال فترة الدراسة من خلال معادلة الاتجاه الزمني العام للفترة 2006-2018 تبين أن شكل العلاقة هي:

$$\text{ص}^{\wedge} = 36.11 + 0.587 \text{ س}^{\wedge} + 0.671 \text{ س}^{\wedge} 2$$

$$^{**}(5.736) \quad (0.961)$$

$$r = 0.999 \quad r^2 = 0.99 \quad 0.99$$

حيث ص القيمة التقديرية لصافي الميزان الزراعي

- س₁ قيمة الصادرات الزراعية السنوية
- س₂ قيمة الواردات الزراعية السنوية
- هـ₁ السنوات من 2006-2018 وتأخذ القيم 1، 2، .. 13

حيث توضح العلاقة السابقة أن صافي الميزان الزراعي تؤثر عليه الصادرات بمعدل سنوي 0.587 مليار دولار وهو معدل غير معنوي، بينما يتأثر بالواردات الزراعية بمعدل 0.671 مليار دولار سنوياً وهو معدل معنوي وهو أكبر من معدل تأثيره من الصادرات الزراعية مما أدى إلى زيادة السالبية في الميزان خلال فترة الدراسة وارتفاعها وتحقيق عجز تزايد مستمر.

ثانياً: معدل تعطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية:

وهو مؤشر لقياس مدى ما يحققه قطاع الزراعة من فائض من الناتج الزراعي وما يحتاجه قطاع الزراعة من الإنتاج الزراعي عجز عن توفيره القطاع وهو يقيس مدى كفاءة وتطور قطاع الزراعة خلال تلك الفترة حيث يوضح الجدول رقم (2) ارتفاع النسبة لمعدل التعطية من نحو 8.6% (حيث نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية) عام 2006 إلى نحو 14.9% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 10.9% وهو مؤشر يدل على اتجاه يحقق المزيد من الكفاءة لقطاع الزراعة والسياسية الزراعية المتتبعة خلال تلك الفترة رغم عدم قدرة قطاع الزراعة على سد الحاجة للواردات الزراعية بمعدلات أكبر من الصادرات الزراعية.

وأن التجارة الزراعية انخفضت من نحو 7.56% من التجارة الكلية عام 2006 إلى نحو 5.10% عام 2018 وبمتوسط سنوي 13.24% من التجارة الكلية وبما يوضح أهمية وزيادة نسبة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي وتكون الدخل والمعاملات الخارجية للدولة.

ثالثاً: الأرقام القياسية للتجارة الزراعية:

ويوضح الجدول رقم (3) الرقم القياسي للتجارة الزراعية ومكوناتها خلال فترة الدراسة من 2006-2018 حيث يتضح ارتفاع تلك الأرقام في الصادرات الزراعية من نحو 100 عام 2006 إلى نحو 473 عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 228%， وارتفاع قيمة الرقم القياسي للواردات الزراعية من نحو 100 عام 2006 إلى نحو 275% عام 2018 وبمتوسط سنوي 160% وبمقارنة معدلى الرقم القياسي للصادرات الزراعية والواردات الزراعية يتبيّن أن الرقم القياسي للصادرات الزراعية يزيد بنسبة أكبر من الواردات الزراعية وهو ما يعكس زيادة الفائض من الإنتاج الزراعي الموجه للخارج وأخر موجه للاستهلاك المحلي على حساب تراجع الواردات الزراعية .

جدول رقم (3): الرقم القياسي للتجارة الزراعية من 2006-2018

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	التجارة الزراعية	الميزان الزراعي
2006	100	100	100	100
2007	113	110	111	110
2008	120	110	111	109
2009	113	110	116	110
2010	113	110	110	109
2011	113	98	99	109
2012	113	107	108	107
2013	120	109	110	108
2014	113	117	117	118
2015	533	280	301	257
2016	493	286	302	260
2017	446	264	278	240
2018	473	275	290	256
المتوسط	228	160	199	153

المصدر: جمع وحسب من الجدول رقم (2) بالرسالة.

وهذا أدى إلى أن التجارة الخارجية الزراعية ارتفعت من نحو 100 عام 2006 إلى نحو 290% عام 2018 وبمتوسط سنوي 199% وهو أقل من زيادة رقم الصادرات الزراعية وأكبر من الواردات الزراعية مما يؤكّد على زيادة الكفاءة لقطاع الزراعة والسياسة الزراعية خلال تلك الفترة.

وبدراسة الرقم القياسي لصافي الميزان الزراعي تبيّن ارتفاع قيمته من 100 عام 2006 إلى نحو 256% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 153%.

رابعاً: الأهمية النسبية للصادرات والواردات:

حيث يوضح الجدولين رقم (4)، رقم (5) السلع الاستهلاكية سواء في جانب الصادرات أو الواردات وهي غالبيتها بل معظمها سلع زراعية حيث يتضح تراجع نسبة ومكونات السلع الزراعية في هيكل الواردات خلال الفترة 2014-2018 من نحو 43.27% إلى نحو 38.31% وبمتوسط سنوي نحو 40.77%.

وفي الصادرات تبيّن ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية من نحو 1.44% عام 2014 إلى نحو 1.94% عام 2018 وبمتوسط سنوي 2.4% خلال تلك الفترة.

جدول رقم (4): الأهمية النسبية لهيكل الواردات الزراعية حسب المجموعات الاقتصادية خلال السنوات 2018-2006 (%)

المتوسط						السنة السلع
	2018	2017	2016	2015	2014	
18.99	20.36	22.0	20.1	18.00	14.50	سلع انتاجية
40.24	42.43	10.16	40.16	38.10	40.36	سلع وسيطة
40.44	38.31	37.95	39.90	43.95	43.27	سلع استهلاكية
100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر: جمع وحسب من البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة سجلات الإحصاء.

جدول رقم (5): الأهمية النسبية لهيكل الصادرات الزراعية حسب المجموعات الاقتصادية خلال السنوات 2006-2018 (%) .

المتوسط	السنة					
	2018	2017	2016	2015	2014	السلع
0.778	0.81	0.95	0.69	0.84	0.60	سلع انتاجية
96.822	97.21	96.18	96.39	96.23	97.90	سلع وسيطة
2.400	1.94	2.87	2.92	2.83	1.44	سلع استهلاكية
100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر: جمع وحسب من البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، سجلات الإحصاء.

ويتضح تزايد نسبة السلع الاستهلاكية في الصادرات وتراجعها في الواردات مما يؤكد على سلامة اتجاه السياسة الاقتصادية المتبعة في تلك المرحلة لقطاع الزراعة.

خامساً: الميزان الغذائي:

وهو يعكس بشكل مباشر حاجة السكان من سلع الغذاء التي يوفرها قطاع الزراعة والتي يعجز عن توفيرها ويدل على اتجاه كفاءة القطاع واتجاه محصلة السياسة الزراعية المتبعة في قطاع الزراعة. حيث يوضح الجدول رقم (6) ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من نحو 89 مليون دولار عام 2011 إلى نحو 457 مليون دولار عام 2018 وبزيادة قدرها نحو 412% وبمتوسط سنوي قدره 298 مليون دولار.

أما بالنسبة للواردات الغذائية ترتفع قيمتها من نحو 1110 مليون دولار عام 2011 إلى نحو 4399 مليون دولار عام 2018 وبنسبة 3.96% وبزيادة قدرها 296% وبمتوسط سنوي قدره 30333 مليون دولار.

جدول رقم (6) : الرقم القياسي للتجارة الغذائية 2011-2017

الرقم القياسي		الرقم القياسي		السنة
للتجارة الغذائية	للميزان الغذائي	للواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	
100	100	100	100	2011
109	333	110	100	2012
109	333	110	100	2013
412	395	404	510	2014
422	404	414	524	2015
388	368	379	501	2016
405	386	396	513	2017
278	331	273	335	المتوسط

المصدر: جمع وحسب من البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة. سجلات الإحصاء.

ويوضح الجدول رقم (7) الرقم القياسي للميزان الغذائي حيث ارتفاع قيمة تجارة الغذاء من نحو 100% عام 2011 إلى نحو 386% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 331%. وأن التجارة الغذائية ارتفعت قيمتها من نحو 100% عام 20011 إلى نحو 405% عام 2018 وبمتوسط سنوي 278%.

سادساً: الكفاءة التجارية لقطاع الزراعة:

ويتمثل مؤشر الكفاءة التجارية لقطاع الزراعة بدولة الكويت مع العالم الخارجي في التجارة الزراعية من خلال عدة مؤشرات:

- 1- معدل التغطية لل الصادرات الزراعية للواردات الزراعية.
- 2- معدل التغطية الغذائية.
- 3- الكفاءة الغذائية.

جدول رقم (7): التجارة الخارجية الغذائية خلال الفترة 2011-2017 (مليون دولار)

السنة	المصادر الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان الغذائي	التجارة الغذائية	الكفاءة الغذائية
2011	89	1110	1021 -	1199	0.74
2012	89	1221	1132 -	1310	0.71
2013	89	1221	1132 -	1310	0.70
2014	454	4484	4030 -	49.38	2.80
2015	467	4595	4128 -	5062	4.0
2016	446	4203	3757 -	4649	4.6
2017	457	4399	3942 -	4856	3.5
المتوسط	298	3033	2735 -	3331	%2.44

المصدر: جمع وحسب من: دولة الكويت، إحصاءات التجارة الخارجية، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء.

4- متوسطات نصيب الفرد.

5- معدل التبعية سواء الزراعية أو الغذائية.

6- أثر التجارة الزراعية على الدخل القومي.

7- أثر التجارة الزراعية على الناتج المحلي.

ويوضح الجدول (8) معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية خلال الفترة 2011-2018 حيث يتضح ارتفاع نسبة التغطية من 8% إلى نحو 10.4% وبمتوسط سنوي قدره 9.13%.

وهو يدل على كفاءة قطاع الزراعة في تحسين هذا المؤشر وارتفاعه بنحو 2% خلال تلك الفترة وعن دور السياسة الزراعية في تحسين هذا المؤشر.

ويوضح الجدول أيضاً أن الكفاءة الغذائية لقطاع الزراعة ارتفعت من نحو 0.74% عام 2011 إلى نحو 3.5% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدرة 2.44% مما يعبر عن دور السياسة الزراعية في تحسين الكفاءة الغذائية لقطاع الزراعة خلال تلك الفترة.

جدول رقم (8): معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية ومتوسط نصيب كل فرد (بالدولار)

السنة	معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية	نصيب الفرد من ال الصادرات	الجملة	نصيب الفرد من الواردات
2011	%8.0	23	315	292
2012	%7.3	23	336	313
2013	%7.3	22	327	305
2014	%10.1	111	1205	1094
2015	%10.2	111	1205	1094
2016	%10.6	104	1081	977
2017	%10.4	102	1081	978
المتوسط	%9.13	71	793	722

المصدر: البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، سجلات الإحصاء.

سابعاً: متوسط نصيب الفرد:

من الصادرات الزراعية والواردات الزراعية ومن السلع الغذائية سواء الصادرات الغذائية أو الواردات الغذائية خلال الفترة 2011-2018 حيث يتضح ما يلي:

ارتفاع نصيب الفرد من الصادرات الزراعية من نحو 47.2 إلى نحو 154.3 ألف دولار عام 2018 وبمتوسط سنوي 91.6 ألف دولار سنوياً، بينما ارتفع نصيب الفرد من الواردات من نحو 533.3 ألف دولار عام 2009 إلى نحو 1039.1 ألف دولار عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 732.5 ألف دولار، وأن نصيب الفرد من التجارة الزراعية ارتفع من 850 ألف دولار عام 2009 إلى نحو 1193.4 ألف دولار عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 824.6 ألف دولار جدول رقم (9).

ويوضح جدول (8) نصيب الفرد من السلع الغذائية حيث ارتفع من الصادرات الغذائية من نحو 23 ألف دولار عام 2011 إلى نحو 102 ألف دولار وبمتوسط سنوي قدره 71 ألف دولار سنوياً وارتفاع نصيب الفرد من الواردات الغذائية من نحو 292 ألف دولار

جدول رقم (9): معدل التبعية الزراعية والغذائية

معدل التبعية $1 \div 3$	الواردات الغذائية (3) $\%1 \div 2$	الواردات الزراعية (2)	الدخل القومي (1)	السنة
-	1.51	-	1.74	114.7 2006
-	1.51	-	1.92	127.0 2007
-	1.21	-	1.91	158.1 2008
-	1.61	-	1.92	119.0 2009
-	1.53	-	1.91	124.9 2010
0.70	1.04	1.11	1.70	163.0 2011
0.70	1.02	1.22	1.87	183.2 2012
0.65	1.01	1.22	1.90	187.4 2013
2.51	2.71	4.48	4.84	178.3 2014
3.61	3.83	4.60	4.88	127.3 2015
3.44	4.07	4.20	4.97	122.2 2016
3.18	3.41	4.40	4.59	138.5 2017
2.81	2.91	4.61	4.78	164.2 2018
%2.04	%1.89	3.23	2.77	146.08 المتوسط

المصدر: جمع وحسب من: دولة الكويت، إحصاءات التجارة الخارجية، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء.

عام 2011 إلى نحو 978 ألف دولار عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 722 ألف دولار، وأن نصيب الفرد من التجارة الغذائية ارتفع من نحو 315 ألف دولار عام 2011 إلى نحو 1080 ألف دولار عام 2018 وبمتوسط سنوي 793 ألف دولار.

وذلك الأرقام تعكس مدى نجاح السياسة الاقتصادية الزراعية تحقيق بعض أهداف وأغراض السياسة الاقتصادية للدولة.

ثامناً: معدل التبعية الزراعية الغذائية:

ويوضح الجدول رقم (9) دور التجارة الخارجية في الدخل القومي حيث تمثل الواردات الزراعية نحو 1.5% من الدخل القومي عام 2006 ارتفعت إلى نحو 2.9% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 1.89% من الدخل القومي، وهذا المؤشر يوضح مدى تبعية الدخل القومي للخارج ولتأثير وعناصر التغير في الدخل وهو رغم انخفاضه كمؤشر فإن قيمته ارتفعت خلال تلك الفترة.

أيضاً يوضح الجدول السابق مدى التبعية الغذائية بعد التبعية الزراعية حيث ارتفعت التبعية الغذائية من 0.7% عام 2011 إلى نحو 2.8% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 2.04% لتلك الفترة، ومن الواضح أن معدل التبعية الغذائية يمثل نحو 81.6% من معدل التبعية الزراعية لتلك الفترة والبالغة نحو 2.5%.

الوصيات: توصى الدراسة باتخاذ الاجراءات والأساليب التي تساعد على زيادة كمية الإنتاج الزراعي وتحقيق الكفاءة الإنتاجية الزراعية مما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- 1 دولة الكويت، الإداراة المركزية للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية.
- 2 دولة الكويت، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، إدارة الإحصاء، قسم الإحصاء.
- 3 دولة الكويت، وزارة المالية، بيان وزارة المالية، مشروع الميزانية 2010-2012.
- 4 سعد طه علام (دكتور)، الزراعة والتنمية عام 2005.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Bhakt, V.V., Incomes policy and development planning; Fmanc and Oe vslopment, 1976.
- 2- Bloech, J. and Luecke, W. Produktions wirtschaft, UTB, Stuttgart, 1982.

- 3- Ferguson. C. H., *The Neoclassical Theory of Production and Distribution* Cambridge1969.
- 4- F.A.O, 2005.

MEASURING THE IMPACT OF THE AGRICULTURAL POLICY ON THE AGRICULTURAL FOREIGN TRADE OF THE STATE OF KUWAIT

M. J. H. M. Al-Kandari*; I. Y. Ismail*; A. M. Y. Abu Al-Rous* and A. Nour El Din**

** Department of Economics Agric., Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt.*

***Department of Economics Agric., Faculty of Agric. , Zagazig University, Egypt.*

ABSTRACT

The impact of the agricultural policy on Kuwaiti agricultural foreign trade can be measured by measuring the quantities of production of agricultural and food commodities and reducing dependence on the outside by reducing agricultural and food imports, increasing agricultural and food exports, the size of the agricultural balance and the development of the deficit in it, as well as the food balance and the coverage rate of agricultural exports and agricultural imports. And food exports, food imports, and a decline in the net balance deficit in each of them, and subsequently an increase in the self-sufficiency rate of food agricultural crops. The study showed the positiveness of previous indicators on correcting the course of Kuwaiti agricultural policy, and the study recommends this.

Conclusively, this study recommends taking measures and methods that help increase the amount of agricultural production and achieve efficiency in agricultural production, which leads to improving economic indicators of the agricultural sector.

Key words: Measuring, Impact Of Agricultural Policy, Agricultural Foreign Trade, State Of Kuwait